

مجلة المجمع العلمي العراقي



مفهوم الفصاحة لغةً واصطلاحاً

الدكتور محمد مابر نياض

كلية الآداب - جامعة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحديث عن الفصاحة كالحديث عن البلاغة معاد مكرور ، والحاجة الى معاودته وتدقيق النظر فيه كالحاجة اليها في البلاغة صنوها إن لم تكن أشد منها لأن المتحدثين عن البلاغة كانوا قد ذهبوا إلى أنها من البلوغ بمعنى الرصول والانتهاء ، من بلغ المكان ، أو الزمان ، أو المنزلة بلوغاً ، بمعنى وصل إليها ، وأبلغه الخبر يبلغه إبلاغاً : أوصله إليه . وربطوها بهذا الأصل اللغوي وحصروها في دلالة . وأجمعوا على هذا الدرجة صرنا معها معذورين في تلقيها وتلقيها على ما ورثناها عليه . إذ ماجدوى إعادة النظر ، وما الذي يمكن أن تفضي إليه فيما أجمعوا عليه . ومع هذا فقد رأينا أنها أفضت بنا الى إمكان القول بأن البلاغة من البلوغ ، بمعنى النضج والاكتمال ، كالبالغ من كل شيء ، وليس من مجرد الوصول والانتهاء . فإذا كان الاجماع قد حال بيننا وبين معاودة النظر في البلاغة حقبة ، وهياً لنا أن ليست بنا حاجة إليها ، فان اختلاف المتحدثين عن الفصاحة فيما ذهبوا إليه فيها ، خير ما يؤيد الحاجة الى معاودة النظر ، ويدفع إليها ، ويغري بها ، فما الذي يمكن أن نعتذر به في الركون إلى أي مما قيل فيها من غير ما موازنة دقيقة بينه ، وبين ما يخالفه ؟ ؟ فلقد تأرجحت الفصاحة

بين الابانة والخلوص، فمن المتحدثين عنها من ذهب إلى أنها من الابانة والوضوح والظهور، ومنهم من ذهب إلى أنها من الخلوص والصفاء والنقاء .

ولقد ركن اكثر المحدثين والمعاصرين من المعنيين بالبلاغة — إن لم أقل كلهم — الى الابانة من غير ما موازنة، ولا تمحيص، ولا تدقيق، ولا إعادة نظر، حتى لكأن دلالة الفصاحة عليها بديهية من البديهيات أو مسلمة من المسلمات، من العبث فحصها وتدقيقها أو موازنتها بغيرها، وفاتهم — بهذا الركون — الاحاطة بما قيل فيها، وما فيه من خلاف، كما فاتهم الرقوف على حقيقة مفهومها . فالفصاحة ليست من مجرد الابانة والوضوح والظهور، ولو أنها كذلك لكان الناس كلهم فصحاء، وليس الأمر كذلك فهي من الخلوص والصفاء والنقاء، ودلائلها على الابانة والوضوح إنما هي تالية لدلائلها على الخلوص، متوقفة عليها، فهي من قبيل تحصيل الحاصل، فالاشياء لا تتضح وتظهر وتبين إلا إذا خلصت مما يشوبها أو يحجبها .

فالفصاحة خلوص الكلام والمتكلم مما يشينهما من عيوب الكلام والنطق ومن هنا كانت نعتاً حميداً، موقوفاً على أناس، دون أناس وكلام دون سواه، واشترط في الكلام والمتكلم ما اشترط من خلوص، ولم نبتدع للفصاحة هذه الدلالة ابتداءً ولم نصطنعها اصطناعاً، ولكنها الالة التي اسفر عنها التحقيق اللغوي والاستقراء الدقيق لما قاله فيها علماءنا الأعلام، وفحصه وتدقيقه .

وهذا الذي انتهينا إليه في كل من البلاغة والفصاحة، إنما يؤكد ما اشرنا إليه من جدوى معاودة النظر فيما قيل في المسائل البلاغية — مع كثرته — وفحصه وتدقيقه والانتهاء منه الى ما يمكن الركون إليه .

ولله الحمد من قبل ومن بعد

الفصاحة لغة

ذهب ابن فارس - ٣٩٥ هـ - محقاً - إلى أن « الفاء والصاد والحاء : أصل يدل على خلوص في شيء ، ونقاء من الشوب . من ذلك اللسان الفصيح : الطليق . والأصل أفصح اللبن : سكنت رغوته . وأفصح الرجل : تكلم بالعربية . وفصح : جادت لغته حتى لا يلحن . . . » (١) فوضع يده بهذا على دلالة المادة اللغوية كلها ، ونص صراحة على الخلوص والنقاء ، وربط بهذه الدلالة كل ما جاء من مفردات المادة . فاللسان الفصيح : الطليق ، لخلوصه من كل ما يحول بينه وبين الطلاقة ، واللبن الفصيح : الذي سكنت رغوته ، وتلاشت بعد أن كانت تحجبه عن الناظر إليه ، وأفصح الرجل : إذا تكلم بالعربية ، أي خلصت عربيته من الخطأ واللحن والعجمة وغيرها ، مما قد يشوبها أو يشينها . يؤيد هذا ويعززه قوله : « وفصح : جادت لغته حتى لا يلحن » فنص صراحة على الجودة لما تقتضيه من خلوص ونقاء .

ولم يستثن من دلالة المادة على الخلوص والنقاء . غير عيد الفصح ، حيث قال « . . . ومما ليس من هذا الباب ، الفصح : عيد النصارى - . يقال أفصحوا : جاء فصيحهم . . . » (٢)

ولم ينفرد ابن فارس بهذا وحده ، بل تابعه فيه الراغب الأصفهاني - ٥٠٢ هـ حيث قال : « الفصح : خلوص الشيء مما يشوبه . وأصله من اللبن . يقال : فصح اللبن وأفصح ، فهو مفصح : إذا تعرى من الرغوة ، وقد روى : * وتحت الرغوة اللبن الفصيح *

ومنه استعير فصح الرجل : جادت لغته ، وأفصح : تكلم بالعربية . وقيل : الفصيح : الذي ينطق ، والاعجمي : الذي لا ينطق . قال تعالى : وأخي هارون ،

(١) المقاييس - مادة فصح

(٢) الموضع ذاته

هو أفصح مني لسانا » [٣٤ القصص ٢٨] . وعن هذا استعير أفصح الصبح :
إذا بدا ضوءه . . » (٣)

وإذا كان الراغب الاصفهاني قد أخذ هذا عن ابن فارس ، أو تابعه فيه ،
فان دلالة المادة اللغوية على الخلوص والنقاء والصفاء ، قد بدت ظاهرة في المعاجم
التي سبقتها ، والتي جاءت بعدهما ، فلقد طالعنا هذه الدلالة واضحة في معجم
العين فقال الخليل - ١٧٥ هـ : « المفصح من اللب : إذا ذهب عنه اللبأ ،
وكثر محضه ، وَقَلَّتْ رَغَوته . . » (٤) ولا يكون كذلك الا إذا خلص من اللبأ
والرغوة . فاللبن المفصح والفصح : هو اللبن المحض الخالص .

وقد نقل أبو عبيد - ٢٢٤ هـ عن الاصمعي - ٢١٦ هـ أن « أول اللب
اللبأ ، ثم الذي يليه المفصح . يقال : أفصح اللبن إذا ذهب عنه اللبأ » (٥).
ونقل الأزهري - ٣٧٠ هـ عن ابن شميل - ٢٠٤ هـ قوله : « هذا يوم
فصح كما ترى ، والفصح : الصحو من القُرَّ : إذا لم يكن فيه قُرٌّ » (٦) .
وقال الجوهري - ٣٩٩ هـ : « وأفصحت الشاة : إذا انقطع لبؤها ،
وخلص لبنها . وأفصح الرجل من كذا : إذا خرج منه » (٧) فنص على الخلوص
بأحرفه . والى مثل هذا ذهب الزنجشري - ٥٣٨ هـ : فقال : « سقاها لبناً
فصيحا : وهو الذي أخذت رغوته ، أو ذهب لبؤها وخلص منه . وفصح اللبن ،
وأفصح ، وفَصَّح . وأفصحت الشاة : فصح لبنها .

ومن المجاز : سرينا حتى أفصح الصبح ، وحتى بدا الصباح المفصح .
وهذا يوم مفصح ، وفصح : لاغيم فيه ، ولا قر . وانتظر نفصح من شتائنا :

(٣) المفردات - مادة فصح

(٤) العين - المادة ذاتها

(٥) التهذيب - المادة ذاتها

(٦) الموضع ذاته

(٧) الصحاح - مادة فصح

أي نخرج ونتخلص . . . وأفصح العجمي : تكلم بالعربية ، وفصح : انطلق لسانه بها وخلصت لغته من الالكنة « (٨) .

وفي اللسان : « قال اللحياني - ٢٣٤ هـ : أفصحت الشاة : إذا انقطع لبؤها ، وجاء اللبن بعد . وربما سمي اللبن فصحا . وفصيحا . وأفصح البول : كأنه صفا ، حكاه ابن الأعرابي - ٢٣٨ هـ « (٩) .

وجاء في القاموس : « . . . فصح ككرم ، فهو فصيح . وفصح من فصحاء وفصاح وفُصِّح ، وهي من فصاح وفصائح ، إذ اللفظ الفصيح : ما يدرك حسنه بالسمع . . . ويوم فصح - بالكسر - ومفصح : بلا غيم ولا قر . وأفصح اللبن ذهب رغوته ، كفصح . أو انقطع اللبأ عنه ، الشاة خلص لبنها ، البول صفا « (١٠) وهكذا ، فلا أراهم ذكروا البيان والوضوح والظهور إلا لأنها نتائج الخلوص والصفاء والنقاء ، فالاشياء لاتظهر ولاتتضح وتبين إلا بعد خلوصها مما يشوبها أو يحجبها ، فالفصاحة الخلوص والصفاء والنقاء ، اكثر من كونها الابانة والوضوح والظهور .

الفصاحة من المعنى اللغوي الى الاصطلاحي

إذا كان التحقيق اللغوي قد أفضى بنا الى أن الفصاحة ، إنما هي الصفاء والنقاء وخلوص الكلام مما يشوبه أو يشينه ، وأنهم لم يفسروها بالابانة والوضوح والظهور إلا لأن دلالة هذه الألفاظ على تلك من قبيل تحصيل الحاصل ، فان النصوص الكثيرة التي وردت فيها الفصاحة أو التي تولت تفسيرها إنما تمكن هذا الذي انتهى اليه التحقيق اللغوي وتعززه ، ولقد ورد اللفظ في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام : « وأخي هارون هو أفصح مني لساناً ، فأرسله معي

(٨) الاساس - مادة فصح

(٩) اللسان - المادة ذاتها

(١٠) القاموس - المادة ذاتها

ردءاً يصدقني ، إني أخاف أن يُكذَّبون * » [٣٤ القصص ٢٨] . فقال أبو عبيدة - ٢٠٨ هـ :

« لأن موسى كان في أسانه عقدة . ويقال للفرس والبعير إذا كان صافي الصهيل وصافي الهدير : إنه لفصيح الصهيل ، وإنه لفصيح الهدير . » (١١) فالفصاحة : الصفاء الذي ذكره ، ونص عليه ، وكرر ذكره ، واحتج له ، ودل عليه بما في صهيل الفرس وهدير البعير .

فلو كانت الفصاحة مجرد الابانة والظهور والوضوح لكان الصهيل والهدير فصيحين دائماً عند صفائهما أو عدم صفائهما .

ولو لم تكن الفصاحة الصفاء والنقاء لما فسر الطبري - ٣١٠ هـ الأفصح بالأحسن واللسان بالبيان فقال : « وأخي هارون هو أفصح مني لساناً . يقول : أحسن بياناً عما يريد أن يبينه . . » (١٢) .

كما لم يكن الفصيح - في تفسير الزمخشري - ٥٣٨ هـ - المنطق ذا العارضة ، الذي لقوله من التأثير في نفوس المخاطبين وما للأدلة والبراهين العلمية في تقرير الأقوال النظرية ، فقد ذهب الى القول :

« ليس الغرض بتصديقه أن يقول له صدقت ، أو يقول للناس صدق موسى ، وإنما هو أن يلخص بلسانه الحق ، ويبسط القول فيه ، ويجادل به الكفار ، كما يفعل الرجل المنطق ذو العارضة . فذلك جار مجرى التصديق المفيد ، كما يصدق القول بالبرهان . ألا ترى الى قوله : وأخي هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي ؟ وفضل الفصاحة إنما يحتاج إليه لذلك ، لالقول صدقت ،

(١١) مجاز القرآن - ١٠٤/٢

(١٢) تفسير الطبري - ٤٧/٢٠

فان سحبان وبقلاًّ يستويان فيه . « (١٣) فالفصاحة — عنده هنا — هي البلاغة .

ونقل ابن عبد ربه — ٣٢٨ هـ عن الأصمعي — ٢١٦ هـ أنه قال :

« قال معاوية — ٦٠ هـ يوماً لجلسائه : أي الناس أفصح ؟؟ فقال رجل من السماط : يأمر المؤمنين ، قوم قد ارتفعوا عن رثة العراق ، وتياسروا عن كشكشة بكر ، وتيامنوا عن شنشنة تغلب ، وليس فيهم غمغمة قضاة ، ولا طمطمانية حمير . قال من هم ؟ قال : قومك يأمر المؤمنين . قال : صدقت فمن أنت ؟ قال من جرّم . . .

قال الاصمعي : جرّمُ فصحي الناس . « (١٤) وجاء بتفسير المبرد

— ٢٨٦ هـ — لهذه العيوب وغيرها من عيوب النطق فقال :

قال ابو العباس محمد بن يزيد النحوي : التمتة في النطق : التردد في التاء . والفاءة : التردد في الفاء . والعقلة : هي التواء اللسان عند ارادة الكلام . والحبسة : تعذر الكلام عند إرادته . واللفف : ادخال حرف في حرف . والطمطمة : أن يكون الكلام مشبهاً لكلام العجم . والاكنة : أن تعترض عند الكلام اللغة الأعجمية . . . والثغة : أن يعدل بحرف الى حرف . والغنة : أن يشرب الحرف صوت الخيشوم ، والحنة اشد منها . والترخيم : حذف الكلام . . . وأما الرتة ، فانها تكون غريزة . . . ويقال إنها تكثر في الأشراف . وأما الغمغمة ، فانها قد تكون في الكلام وغيره ، لأنها صورة لا يفهم تقطيع حروفها . وأما كشكشة تميم ، فان بني عمرو بن نعيم إذا ذكرت كاف المؤنث ، فوقفت عليها ، أبدلت منها شينا لقرب الشين من الكاف في المخرج . . . « (١٥) .

(١٣) الكشف — ٣٨٠/٢

(١٤) العتد الفريد — ٤٧٥/٢ — ٤٧٦

(١٥) نفسه ٤٧٦/٢

ولو لم تكن الفصاحة صفاء الكلام وخلوصه من هذه العيوب وأمثالها ،
لما أجب معاوية بهذا الذي أجب به فارتضاه وأقرّه .

واقف تحدث الجاحظ - ٢٥٥ هـ - عن كل هذه العيوب واشباهها ،
وفصل القول فيها ، وأورد الشواهد لها من الشعر والنثر والحوادث والأخبار ،
وملأ البيان والتبيين - مع ضخامته - بما يزين الكلام ويشينه ، فجاء اسمه وفقاً
لمسماه فكان - بحق - كتاب بلاغة وفصاحة وبيان وتبيين على طريقة الجاحظ
ونسجه وله أثره الواضح في هذه الدراسات قديماً وحديثاً ، فكان - وما يزال -
خير معين للدراسات الأدبية عامة والبلاغية خاصة ، غير أن الجاحظ - شأنه
شأن غيره ممن سبقه وعاصره - لم يفرق - أو لم يعن بالتمييز - بين البلاغة
والفصاحة ، فالبلغاء هم الفصحاء وهم أرباب البيان ، وممروف أن المصطلحات
البلاغية لم تكن قد استقرت حدودها في عهده كما أن ماجاء به عن لفظ الفصاحة
أقل بكثير مما جاء به عن لفظ البلاغة ، ولم أقف له على ما قيل فيها ، ولما
اختاره من هذه الأقوال على نحو ما رأيناه في البلاغة فمن المجازفة
القول بأنه عرّفها أو فرّق بينها وبين البلاغة والبيان مع أنه تحدث عن الفصاحة
في تقسيمه الحيوان الى فصيح وأعجم فقال :

« ثم لا يخرج الحيوان بعد ذلك في لغة العرب من فصيح وأعجم . . .
والفصيح هو الانسان ، والأعجم كل ذي صوت لا يفهم إرادته إلا ما كان من
جنسه . ولعمري إنا نفهم عن الفرس والحمار والكلب والسنور والبعير ، كثيراً
من إرادته وحوائجه وقصوده ، كما نفهم إرادة الصبي في مهده ، ونعلم -
وهو من جليل العلم - أن بكاءه يدل على خلاف ما يدل عليه ضحكه . وحممة
الفرس عند رؤية المخلاة ، على خلاف ما تدل عليه حممته عند رؤية الحجر ،
ودعاء المرأة الهر خلاف دعائها لوالدها وهذا كثير .

والانسان فصيح وان عبر عن نفسه بالفارسية أو بالهندية أو بالرومية ،

وليس العربي أسوأ فهماً اطمطمة الرومي لبيان اللسان العربي . فكل انسان من هذا الرجة يقال له فصيح . فاذا قالوا : فصيح وأعجم فهذا هو التأويل في قولهم أعجم . وإذا قالوا : العرب والعجم ، ولم يلفظوا بفصيح وأعجم ، فليس هذا المعنى يريدون ، انما يعنون أنه لا يتكلم بالعربية ، وأن العرب لا تفهم عنه « (١٦) فهو في هذا كله منسر للمعنى اللغوي المراد بأعجم والعجم أي بين قول العرب (فصيح وأعجم) وقولهم « العرب والعجم » لا اكثر . ويؤيد هذا قوله قبل هذا الذي أورده بقليل : « ونحن في هذا الموضع انما نعبر عن لغتنا . وليس في لغتنا إلا ما ذكرنا » (١٧) وقوله أيضاً : « إلا أننا في هذا كله نتبع الاسماء القائمة المعروفة ، البائئات بأنفسها ، المتميزات عند سامعيها من أهل هذه اللغة ، واصحاب هذا اللسان ، وإنما نفرد ماأفردوا ، ونجمع ماجمعوا » (١٨) وليس في هذا كله شيء مما نحن بصددده ، ولم يتجاوز به المعنى اللغوي الوضعي الموروث منذ وضعت اللغة ، . فليس هناك من يمكنه أن يباعد بين الابانة والفصاحة .

ومثل هذا يمكن أن يقال في قوله : « ومن التخصص : موسى بن سيار الاسواري ، وكان من أعاجيب الدنيا ، كانت نصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية ، وكان يجلس في مجلسه المشهور به . فتقعد العرب عن يمينه ، والفرس عن يساره ، فيقرأ الآية من كتاب الله ، ويفسرهما بالعربية ، ثم يحوّل وجهه الى الفرس فيفسرها لهم بالفارسية ، فلا يدري بأي لسان هو أبين » (١٩) .

فالفصاحة — عنده — الابانة ، وقد أناب الأبيّن مناب الأفصح . كما أنه جمع بين الابلاغ والابانة والافصاح في قوله : « وسأل الله عز وجل موسى ابن عمران — عليه السلام — حين بعثه الى فرعون بابلاغ رسالته ، والابانة

(١٦) اخيران - ٣١/١ - ٣٢

(١٧) نفسه ٢٦/١

(١٨) نفسه - ٢٧/١

(١٩) البيان والتبيين - ٣٦٨/١

عن حجته ، والافصح عن أدلته ، فقال — حين ذكر العقدة التي كانت في لسانه ، والحجسة التي كانت في بيانه — « واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي » [٢٧ طه ٢٠] .. وقال موسى — صلى الله عليه وسلم — « وأخي هارون هو أفصح مني لساناً ، فأرسله معي ردءً يصدقني » [٣٤ القصص ٢٨] رغبة منه في غاية الافصح بالحجة ، والمبالغة في وضوح الدلالة ، لتكون الاعناق إليه أميل ، والقول عنه أفهم ، والنفوس إليه اسرع ، وإن كان قد يأتي من وراء الحاجة ، ويبلغ أفهامهم على بعض المشقة » (٢٠) .

فهو هنا — وان جمع بين الفصاحة والبلاغة والبيان — قد جاء بما لا يمكن أن يقصر على مجرد الابانة ، أو يحصر فيها ، عارية من حذق القول ، والمهارة في صياغته ، والتأثير في نفوس السامعين وعقولهم . ويعزز هذا قوله :

« ومدح القرآن بالبيان والافصح ، وبحسن التفصيل والايضاح ، وبجودة الافهام ، وحكمة الابلاغ » (٢١) .

فالملاحظ لم يفته ما تتطلبه الفصاحة والبيان والبلاغة من حذق في تصفية الكلام وتنقيته ، ومهارة في نسجه وصياغته ، وقوله في الشعر انه صياغة وضرب من التصوير معروف ، وإحاطته بما قيل في الفصاحة والبلاغة مشهورة غير منكورة ، ومما نقله فيها قوله : « وكان يقال : أفصح الناس اسهلهم لفظاً وأحسنهم بديهة . والبلاغة : اصابة المعنى والقصد الى الحجة مع الايجاز ، ومعرفة الفصل من الوصل » (٢٢) .

واكن — مع هذا كله — ليس اننا أن نتقول عايه مالم يقله ، فنزعم أنه عَرَفَ هذه المصطلحات ، ووضع لها حدودها ، وأحكم التفريق بينها . ولهذا قال أبو

(٢٠) البيان والتبيين - ٧/١

(٢١) نفسه - ٨/١

(٢٢) البلاغة والايجاز - ٢٣

هلال العسكري : « .. وكان اكبرها واشهرها كتاب البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وهو لعمرى كثير الفوائد ، جَمَّ المنافع ، لما اشتمل عليه من الفصول الشريفة ، والنقر اللطيفة ، والخطب الرائعة ، والأخبار البارعة وما حواه من اسماء الخطباء والبلغاء ، وما نبّه عليه من مقادير دم في البلاغة والخطابة ، وغير ذلك من فنونه المختارة ، ونعوته المستحسنة . إلا أن الابانة عن حدود البلاغة وأقسام البيان والنصاحة مبثّرة في تضاعيفه ، منتشرة في أثنائه ، فهي ضالة بين الأمثلة ، لا توجد إلا بالتأمل الطويل ، والتصفح الكثير . فرأيت أن أعمل كتابي هذا ، مشتملاً على جميع ما يحتاج اليه في صناعة الكلام نثره ونظمه - هـ » (٢٣) .

ولولا تواضعه واكباره لما جاء به الجاحظ في صناعة الكلام ، لقال اكثر من هذا الذي قاله ، في الحدود خاصة ، فما استقر للحدود قرار في عهد الجاحظ ولا في عهد العسكري نفسه ، على النحو الذي انتهت إليه عند متأخري البلاغيين وان كانت دلالاتها العامة معروفة غير مجهزة حتى في العهود التي سبقت عهديهما .

وذهب ابو هاشم الجبائي عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب - ٣٢١ هـ : الى أن الفصاحة جزالة اللفظ وحسن المعنى فقال القاضي عبد الجبار بن أحمد الاسدآبادي - ٤١٥ هـ : « قال شيخنا (أبو هاشم) إنما يكون الكلام فصيحاً لجزالة لفظه ، وحسن معناه ، ولا بد من اعتبار الأمرين ، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحاً ، فإذاً يجب أن يكون جامعاً لهذين الأمرين ، وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص ، لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر والنظم مختلف ، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة ، وقد يكون النظم واحداً وتقع المزية في الفصاحة ، فالمعتبر ما ذكرناه ، لانه الذي يتبين في كل نظم وكل طريقة ، وانما يختص النظم بأن يقع لبعض الفصحاء ، يسبق

إليه ، ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء ، فيساويه في ذلك النظم ، ومن يفضل عليه يَفْضُلُهُ في ذلك النظم . . » (٢٤)

ويبدو أنَّ أبا هلال العسكري إنما أشار بقوله « وشهدت قوماً يذهبون الى أن الكلام لا يسمى فصيحاً حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة وشدة جزالة » (٢٥) الى أبي هاشم الجبائي ومن ذهب مذهبه من المعتزلة .

وأما ابن وهب - ٣٣٧ هـ فقد ذهب الى أن الفصاحة في الاصل الابانة ، غير أنه لم يقصرها على مجرد الاعراب عن المعنى كيفما اتفق حيث قال :

« . . فان أصل الفصيح من الكلام ما أفصح عن المعنى . والبلغ ما باغ المراد ، ومن ذلك اشتقا ، فأفصح الكلام : ما أفصح عن معانيه ، ولم يخرج السامع الى تفسير له ، بعد أن لا يكون كلاماً ساقطاً ، ولا للفظ العامة مشبهاً . . » (٢٦) وهكذا اشترط في الكلام الفصيح خلوصه مما يشوب كلام العامة من شوائب ، وما يعتري ساقط الكلام من عيوب ، فضلاً عما تقتضيه الفصاحة من الابانة والاعراب عن المعنى . وأضاف قائلاً :

« وأما الفصيح من الكلام . فهو ما وافق لغة العرب ، ولم يخرج عما عليه أهل الأدب ، واتصحيح ذلك وضع النحو ، وجمعه وضعت الكتب في اللغة ، وذكر المستعمل منها ، والشاذ ، والمهمل . وحق من ينشأ في العرب أن يستعمل الاقتداء بلغتهم ، ولا يخرج عن جملة ألفاظهم ، ولا يقع من نفسه بمخالفتهم ، فيخطئوه ويلعنوه .

واللحن ما خالف العربية ، وخرج عن استعمال أهلها ، وما بني عليه إعرابها ، وهو معيب عند الادباء في الجملة ، وعلى من يأخذ نفسه بالاعراب ، ويتكلم

بالغريب عن لغة الاعراب أعيب . ويروى أن عمر - رضي الله عنه - كان يضرب على اللحن . فاما العرب فاذا لحن أحدهم لقربه من الحاضرة ، ونزوله على طريق السابلة سقطت عند أهل اللغة منزلته ورفضت لغته .

وإنما يصح الاعراب لأحد الرجلين : اما اعرابي بدوي ، قد نشأ حيث لا يسمع غير الفصاحة والاصابة ، فيتكلم على حسب عادته وسجيته ، ومتى خوطب باللحن لم يفهمه . . . واما للمولد الذي قد تأدب ، ونظر في اللحن واللغة ، وأخذ بهما نفسه ، ومرن عليها لسانه ، حتى صار ذلك عادة له . فاما لغيرها فليس يصح إعراب .

وربما اغتفر في دهرنا هذا اللحن للانسان في كلامه اكثره اللحن في الناس . وإنه قد فشا وعظم ، وفسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم والأنباط وسائر الأجناس . فأما في الكتاب فغير مغتفر له ذلك ، لان الطرف يتكرر نظره فيه والروية تجزل في إصلاحه..» (٢٧) فالكلام الفصيح هو الكلام العربي الخالص . وجمع أبو هلال العسكري . ٣٩٥ هـ غير قليل مما قيل في الفصاحة فقال : « . . فأما الفصاحة فقد قال قوم : إنها من قولهم : أفصح فلان عما في نفسه ، إذا أظهره .

والشاهد على أنها هي الاظهار ، قول العرب : أفصح الصبح : إذا أضاء ، وأفصح اللبن : إذا انجلت عنه رغوته فظهر ، وفصح أيضاً . وأفصح الأعجمي : إذا أبان ، بعد أن لم يكن يفصح ويبين ، وفصح اللحن : إذا عبر عما في نفسه ، وأظهره على جهة الصواب ، دون الخطأ .

واذا كان الأمر على هذا ، فالفصاحة والبلاغة ترجعان الى معنى واحد ، وإن اختلف أصلاهما ، لأن كل واحد منها إنما هو الابانة عن المعنى ، والاطهار له

وقال بعض علمائنا ، الفصاحة : تمام آلة البيان ، فلهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى فصيحاً ، إذ كانت الفصاحة تتضمن معنى الآلة ، ولا يجوز على الله تعالى الوصف بالآلة . ويوصف كلامه بالفصاحة ، لما يتضمن من تمام البيان . والدليل على ذلك أن الألثغ والتمتام لا يسميان فصيحين انقصان آتتهما عن إقامة الحروف . وقيل زياد الأعجم انقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف ، وكان يعبر عن الحمار بالهمار ، فهو أعجم وشعره فصيح لتمام بيانه . . « (٢٨) »
وقد سبق أن وقفنا على ما نقله في التفريق بين البلاغة والفصاحة . غير أنه لاغنى لنا هنا — عن إعادة قوله :

« . . وقد يجوز — مع هذا — أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً ، إذا كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك ، غير مستكره ، ولا فجّ ، ولا متكلف وخم . ولا يمنعه أحد الاسمين شيء ، لما فيه من إيضاح المعنى ، وتقويم الحروف .

وشهدت قوماً يذهبون الى أن الكلام لا يسمى فصيحاً حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة ، وشدة جزالة . . . « (٢٩) »

وقد سبقت الإشارة الى أنه ربما أراد بالقرم الذين شهدهم يشترطون في الفصاحة هذين الشرطين فضلاً عما سراًهما من النعوت التي ذكرها جماعة المعتزلة وقد وقفنا على قول أبي هاشم الجبائي ورأينا إثارة اللفظ الفصاحة على البلاغة واشتراطه فيه ما اشترطه من جزالة اللفظ وحسن المعنى وقد نهج نهجه القاضي عبد الجبار بن أحمد الاسدآبادي — ٤١٥ هـ الذي أورد ما ذكره أبو هاشم في فصل خاص ، أعقبه بأربعة فصول قصار ذكر الفصاحة في عنوان كل منها أولها « في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام » (٣٠) والثاني « في بيان السبب

(٢٨) الصناعتين — ٧ — ٨

(٢٩) نفسه — ٨

(٣٠) المغني — ١٦ / ١٩٩

الذي له يصح الكلام في التفاضل في الفصاحة . « (٣١) والثالث « في أن العلوم التي معها يصح الكلام الفصيح لا تكون إلزامية » (٣٢) والرابع « في بيان صحة التحدي بالكلام النصيح » (٣٣) وقد أوضح فيما ذهب اليه رأي الشيخ أبي هاشم وتلافى ما فيه من ثغرات فأولى النظم عناية اكبر وخصّ الفصاحة به لا بإفراد الكلمات فقال « اعلم أن الفصاحة لا تظهر في افراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة . وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تناول الضم ، وقد تكون بالاعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ، وليس لهذه الاقسام الثلاثة رابع ، لأنه اما أن تعتبر فيه الكلمة ، أو حركاتها ، أو موقعها . ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات . إذا انضم بعضها الى بعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها ، وحركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه ، إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها . » (٣٤)

ولقد آثر ابن سنان الخفاجي - ٤٦٦ هـ أن يعنون كتابه بعنوان « سر الفصاحة » وجاء في مقدمته قوله :

« . . أما بعد : فاني لما رأيت الناس مختلفين في ماهية الفصاحة وحقيقتها

أودعت كتابي هذا طرفاً من شأنها ، وجملة من بيانها . . » (٣٥)

وأضاف قائلاً : « اعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة والعلم

بسرّها ، فمن الواجب أن نبين ثمرة ذلك وفائده لتقع الرغبة فيه ، فنقول :

أما العلوم الأدبية فالأمر في تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأن الزبدة منها ، والنكتة

نظم الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقده ، ومعرفة ما يختار منه مما يكره ، وكلا

الأمرين متعلق بالفصاحة ، بل هو مقصور على المعرفة بها

(٣١) الى (٣٤) بحسب تواليها : المغني ٢٠٧/١٦ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ١٩٩

(٣٥) سر النصيحة - ٣

وأما العلوم الشرعية فالمعجز الدال على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن .. والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين : أحدهما أنه خرق العادة بفصاحته ، وجرى ذلك مجرى قلب العصا حية . وليس للذهاب الى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقعاً خرج عن مقدور البشر .

القول الثاني أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة ، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف . وأمر القائل بهذا يجري مجرى الأول في الحاجة الى تحقق الفصاحة ماهي ، ليقطع على أنها كانت في مقدورهم ، من جنس فصاحتهم . . . فالدواعي الى معرفة ذلك قوية ، والحاجة ماسة شديدة » (٣٦) وهو بعد هذا كله حصر الفصاحة بالظهور والبيان وقصرها على الألفاظ فقال « الفصاحة : الظهور والبيان ، ومنها أفصح اللب إذا انجلت رغوته ، وفصح ، فهو فصيح ، قال الشاعر :

وتحت الرغوة اللب الفصيح

ويقال أفصح الصبح ، إذا بدا ضرؤه ، وأفصح كل شيء إذا وضح . وفي الكتاب العزيز (وأخي هارون هو أفصح مني لساناً ، فارسله معي) وفصح النصارى : عيدهم . وقد تكلمت به العرب . قال حسان بن ثابت :

ودنا الفصح فالولائد ينظمهن سراعاً أكلسة المرجان

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أن عيسى عليه السلام ظهر فيه . . وسمي الكلام الفصيح فصيحاً ، كأنهم سموه بياناً لأعرابه عما عبر به عنه ، واطهاره له إظهاراً جلياً . روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » .

والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني ، لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها فصيحة . وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، كالذي يقع فيه الاسهاب في غير موضعه
وفي البلاغة أقوال غير خارجة على هذا النحو ، وإذا كانت الفصاحة شرطها وأحد جزأها ، فكلاهما على المقصود - وهو الفصاحة - غير متميز إلا في الموضع الذي يجب بيانه من الفرق بينهما . . . » (٣٧)

وهذا الذي انتهى إليه يختلف اختلافاً ظاهراً عما بدأ به ، فأين يكرن هذا الذي انتهى إليه من حصر الفصاحة بالظهور والبيان وقصرها على الألفاظ وعدها شرطاً من البلاغة ، وما كان قد ذهب إليه في قوله : والنكتة نظم الكلام على اختلاف تأليفه ونقده ، ومعرفة ما يختار منه مما يكره ، وكلا الأمرين متعلق بالفصاحة ، بل هو مقصور على المعرفة بها ، وحصر إعجاز القرآن الكريم في الفصاحة لافي البلاغة ، مع ما ذهب الى تقريره من أن كل كلام بليغ فهو فصيح وليس كل فصيح بليغاً . (٣٨)

ولست بصدد نقد كتابه ، فله قيمته التي لا تجحد في دراسة الحروف وتأليف الألفاظ وما يستساغ منها ويستقبح ، ويتألف ويتنافر ، ولكن حديثه عن مفهوم الفصاحة وحدها لا يتناسب وعنوان الكتاب والأهمية التي ذكرها لها في بداية حديثه عنها ، مع أنه لم يكذب شيئا من شروط الفصاحة إلا أشار إليه ، ولكن حقيقة الفصاحة وماهيتها شيء وشروطها شيء آخر .

وإذا ما انتقلنا الى الشيخ عبد القاهر الجرجاني - ٤٧١ هـ رأينا له حديثاً عن الفصاحة لا يكاد يفني به إلا بحث خاص فقد ذكر الأصل اللغوي لها بعد أن أوضح قصور ما قيل فيها إذا ما اتيسر بما قيل في غيرها من العلوم فقال :

« واعلم أنك لاترى في الدنيا علما قد جرى الأمر فيه بديثاً وأخيراً على ما جرى عليه في علم الفصاحة والبيان ، أما البديء فهو أنك لاترى نوعاً من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علموا الناس ، وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة والتصريح أغلب من التلويح ، والأمر في علم الفصاحة بالمتضد من هذا ، فانك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه ، وجدت جلّله أو كله رمزاً ووحياً ، وكناية وتعريضاً ، وإيماء الى الغرض من وجه لا يفتن له إلا من غلغل الفكر ، وأدق النظر ، ومن يرجع طبعه الى المعبية يقوى معها على الغامض ، ويصل بها الى الخفي ، حتى كأن بسلاً حراماً أن تتجلى معانيهم سافرة الأوجه لا نقاب لما ، وبادية الصفحة لاحجاب دونها ، وحتى كأن الافصح بها حرام ، وذكرها لإعلى سبيل الكناية والتعريض غير سائغ .

وأما الأخير ، فهو أننا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء ومن العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ، ويتدارسوه ، ويكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم إن سئلوا عنه بيان له وتفسير ، إلا علم الفصاحة ، فانك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدماء ، وعبارات من قبل أن يعرفوا لها معنى أصلاً ، أو يستطيعوا ان يسألوا عنها أن يذكروا لها تفسيراً يصح . . .

ولقد بلغ من قلة نظرهم أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة في اللغة قد شاع فيها أن توصف الألفاظ المفردة بالفصاحة ، ورأوا أبا العباس ثعلباً قد سمي كتابه « الفصيح » مع أنه لم يذكر فيه إلا اللغة والألفاظ المفردة - وكان محالاً إذا قيل : إن الشمع بفتح الميم أفصح من الشمع باسكانه أن يكون ذلك من أجل المعنى . إذ ليس تفيد الفتحة في الميم شيئاً في الذي سمي به - سبق الى قلوبهم ، أن حكم الوصف بالفصاحة أينما كان وفي أي شيء كان أن لا يكون له مرجع الى المعنى البتة ، وأن يكون وصفاً للفظ في نفسه ومن حيث هو لفظ ،

ونطق لسان . ولم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة : أنها في اللغة أثبت ، وفي استعمال الفصحاء أكثر ، أو أنها أجرى على مقاييس اللغة ، والقوانين التي وضعوها .

وأن الذي هو معنى الفصاحة في أصل اللغة هو الابانة عن المعنى ، بدلالة قولهم : فصيح وأعجم . وقولهم : أفصح الأعجمي . وفصح اللحن ، وأفصح الرجل بكذا : إذا صرح به . . (٣٩)

ولهذا سخر من تصور تفاضل الألفاظ المفردة في دلالاتها فقال :

« هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة ، حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبته على ماهي موسومة به ، حتى يقال : إن (رجلاً) أدل على معناه من (فرس) على ماسمي به ؟ ، وحتى يتصور في الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نبأ عنه ، وأبين كشفاً عن صورته من الآخر ؟ فيكون (الليث) مثلاً أدل على السبع المعلوم من (الاسد) ، وحتى أنا لو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية ساغ لنا أن نجعل لفظة (رجل) أدل على الآدمي الذكر من نظيره في الفارسية ؟ وهل يقع في وهم – وان جهد – أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر الى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم باكثر من أن تكرن هذه مألوقة مستعملة وتلك غريبة وحشية أو أن تكون حروف هذه أخف ، وامتزاجها أحسن ؟ ومما يكسد اللسان أبعد ؟ . . (٤٠)

وهذا الذي ذكره خير ما يوضح عدم تفاضل الألفاظ المفردة في وضوح دلالاتها ، وتفاضلها انما يمكن ان يكون في خلوصها من الثقل والتنافر والغرابه وما الى ذلك مما صرح به ونص عليه من الألفة والخفة واثتلاف الحروف .

فلو أنه ذهب بالفصاحة الى الخلوص والصفاء والنقاء لما انتهى الى دفع الفصاحة عن الألفاظ المفردة . ولما كانت به حاجة الى أن يجهد نفسه من غير أن يفلح في دفعها عن الألفاظ المنتظمة كلاماً مع ما ذهب إليه من أن تعلق الفصاحة باللفظ شبهة ضعيفة فقال :

« وهذه شبهة اخرى ضعيفة ، عسى أن يتعلق بها متعلق ممن يقدم على القول من غيره رويّة . وهي أن يدعى أن لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي ، وتعديل مزاج الحروف ، حتى لا يتلاقى في النطق حروف تثقل على اللسان ، كالذي انشده الجاحظ من قول الشاعر :

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر
وقول ابن يسير :

لم يضرها والحمد لله شيء وانثنت نحو عزف نفس ذهول
قال الجاحظ : فتفقد النصف الأخير من هذا البيت ، فانك ستجد بعض الفاظه تبرأ من بعض . ويزعم أن الكلام في ذلك على طبقات : فمنه المتناهي في الثقل ، المفرط فيه كالذي مضى ، ومنه ما هو أخف منه ، كقول أبي تمام . كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي واذا مالمته ، لمته وحدي
ومنه ما يكون فيه بعض الكلفة على اللسان ، إلا أنه لا يبلغ أن يعاب به صاحبه ، ويشهر أمره في ذلك ، ويحفظ عليه . ويزعم أن الكلام إذا سلم من ذلك ، وصفاً من شوبه ، كان القصيح المشاد به ، والمشار إليه . وأن الصفاء أيضاً يكرن على مراتب يعاو بعضها بعضاً ، وأن له غاية ، إذا انتهى إليها كان الاعجاز .

والذي يبطل هذه الشبهة — إن ذهب إليها ذاهب — أننا ان قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك ، وجعلناه المراد بها ، لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة ، ومن أن تكون نظيرة لها . واذا فعلنا ذلك لم نخل من أحد أمرين :

إما أن نجعله العمدة في المفاضلة بين العبارتين ، ولا نخرج على غيره ، وإما أن نجعله أحد ما يفاضل به ، ووجهها من الوجوه التي تقتضي تقديم كلام على كلام . فإن أخذنا بالأول ، ازمننا أن نقصر الفضيلة عليه ، حتى لا يكون الاعجاز إلا به ، وفي ذلك من الشناعة ما لا يخفى ، لأنه يؤدي الى أن لا يكون للمعاني التي ذكروها في حدود البلاغة من وضوح الدلالة ، وصواب الإشارة ، وتصحيح الأقسام ، وحسن الترتيب والنظام ، والابداع في طريقة التشبيه والتمثيل ، والاجمال ثم التفصيل ، ووضع الفصل والوصل موضعهما ، وتوفية الحذف والتأكيد ، والتقديم والتأخير شروطها — مدخل فيما له كان القرآن معجزاً ، حتى ندعي أنه لم يكن معجزاً من حيث هو بليغ ، ولا من حيث هو قول فصل ، وكلام شريف النظم بديع التأليف ، وذلك أنه لا تعلق لشيء من هذه المعاني بتلاؤم الحروف .

وإن أخذنا بالثاني ، وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة ، وداخلياً في عداد ما يفاضل به بين كلام وكلام ، على الجملة ، لم يكن لهذا الخلاف ضرر علينا ، لأنه ليس بأكثر من أن يعتمد الى الفصاحة فيخرجها من حيز البلاغة والبيان ، وأن تكون نظيرة لهما ، وفي عداد ما هو شبههما من البراعة والجزالة واشباه ذلك ، مما ينبئ عن شرف النظم ، وعن المزاي التي شرحت لك أمرها ، وأعلمتك جنسها ، أو يجعلها اسماً مشتركاً ، يقع تارة لما تقع له تلك ، وأخرى لما يرجع الى سلامة اللفظ مما يثقل على اللسان ، وليس واحد من الأمرين بقادح فيما نحن بصددده . » (٤١)

وهكذا انتهى من دفع هذه الشبهة الضعيفة كما نعتها — بعد طول العناء — الى التسليم التام بإمكان إطلاق الفصاحة على تلاؤم حروف الألفاظ وسلامة اللفظ أو خلوصه مما يثقل على اللسان ، وإمكان عدها — إن أريد بها الخلو أو

السلامة — وجهاً مما يفاضل به بين كلام وكلام . وأن الفصاحة بهذا المفهوم لا تكلفنا أكثر من أن لا نجعلها نظيرة للبلاغة . وعلام نجعلها نظيرة لها ولا نكتفي بعدها ضرورة لازمة لها تؤخذ بنظر الاعتبار في المفاضلة بين كلام وكلام . وعندها يكون القرآن الكريم معجزاً بفصاحته وبلاغته أو ببلاغته المتضمنة لفصاحته أي أنه معجز بالنظم والمنظوم كإيهما وهذا أولى من القول بأعجازه في النظم دون المنظوم أو بالبلاغة المناظرة للفصاحة ، وإكن الشيخ عبدالقاهر أثر أن يجعل الفصاحة — مع معرفته الدقيقة بها ومناقشته العميقة المستفيضة لأبرز ما قيل فيها — نظيرة البلاغة والبيان والبراعة وما إليها فقال :

« في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة ، وكل ما شاكل ذلك مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نظقوا وتكلموا ، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يعاينهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم .. » (٤٢)

فهو وما أثره ، فما أثر هذا الذي أثره إلا لأشعريته ، لا لجهله بما بين لفظ الفصاحة والبلاغة من تباين لغة واصطلاحاً ، ولا لعدم الحدود بينهما ، فليس لمن هو أقل شأناً منه أن تختلط عليه حدودهما فضلاً عنه ومعروف من هو الشيخ عبدالقاهر الجرجاني علماً وفطنة ، وقد رأينا أن الذين سبقوه كانوا قد فرقوا بين البلاغة والفصاحة بما علمه علم خبير به ، وجادل فيه جدال القدير المتمكن ، وفي الذي أوردناه له ما يدل على هذا دلالة واضحة . وأما فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) فقد نص على الخلو في تعريفه للفصاحة فقال : « .. وأما الفصاحة فهي خلوص الكلام من التعقيد . وأصله من الفصيح ، وهو اللبن الذي أخذت عنه الرغوة ، أو ذهب لبؤه . وقد فصح وأفصح : إذا صار كذلك . وأفصحت الشاة : إذا فصح لبنها ، ثم قالوا : فصح الأعجمي

فصاحة ، فهو فصيح : إذا خلصت لغته من الاكثة » (٤٣) .

وتابع الشيخ الجرجاني فيما سوى هذا من تعلق الفصاحة والبلاغة بالافادة المعنوية لا اللفظية التي يستحيل تطرق الكمال والنقصان اليها حيث قال « ثم إن المقصود من الابحاث المتعلقة بالدلالة اللفظية فتنحصر في أمرين (احدهما) : استقصاء القول في أن الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودهما الى الدلالة اللفظية .

(والآخر) : في بيان أن الفصاحة ، وان كانت غير عائدة الى الدلالة اللفظية لكن من الأمور العائدة الى جوهر اللفظ والى دلالاته الوضعية ما يفيد الكلام كمالاً وزينة وجمالاً . . » (٤٤)

وقد تابع السكاكي - ٦٢٦هـ - فخر الدين الرازي وعبدالقاهر الجرجاني فيما ذهب اليه فقال :

« وأما الفصاحة فهي قسمان : راجع الى المعنى ، وهو خلوص الكلام عن التعميد ، وراجع الى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب ، الموثوق بعربيتهم أدور ، واستعمالهم لها اكثر ، لا مما أحدثها المولدون ، ولا مما أخطأت فيه ، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة وأن تكون سليمة من التنافر .

والمراد بتعميد الكلام هو أن يعثر صاحبه فكرك في متصرفه ، ويشيك طريقك الى المعنى ويوعر مذهبك نحوه ، حتى يقسم فكرك ، ويشعب ظنك ، الى أن لا تدري من أين تتوصل وبأي طريق معناه يتحصل ، كقول الفرزدق : وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حيّ أبوه يقاربه . » (٤٥)

وقال ضياء الدين بن الاثير - ٦٣٧هـ

« اعلم أن هذا باب متعذر على الواجب ، ومسلك متوعر على الناهج ،

ولم يزل العلماء من قديم الوقت وحديثه يكثرون القول فيه ، والبحث عنه ، ولم أجد من ذلك ما يعول عليه إلا القليل .

وغاية ما يقال في هذا الباب أن الفصاحة هي الظهور والبيان في أصل الوضع اللغوي . يقال : أفصح الصبح : إذا ظهر : ثم انهم يقفون عند ذلك ولا يكشفون عن السر فيه ، وبهذا القول لا تتبين حقيقة الفصاحة ، لأنه يعترض عليه بوجوه من الاعتراضات :

أحدها : أنه إذا لم يكن اللفظ ظاهراً بيناً لم يكن فصيحاً ، ثم إذا ظهر وتبين صار فصيحاً .

الوجه الآخر : أنه إذا كان اللفظ الفصيح هو الظاهر البين ، فقد صار ذلك بالنسب والاضافات الى الاشخاص ، فان اللفظ قد يكون ظاهراً لزيد ، ولا يكون ظاهراً لعمرو ، فهو إذاً فصيح عند هذا ، وغير فصيح عند هذا ، وليس كذلك ، بل الفصيح هو فصيح عند الجميع ، لاختلاف فيه بحال من من الاحوال ، لانه إذا تحقق حد الفصاحة ، وعرف ما هي ، لم يبق في اللفظ الذي يختص به خلاف .

الوجه الثالث : أنه إذا جيء بلفظ قبيح ينبو عنه السمع ، وهو مع ذلك ظاهر بين ، ينبغي أن يكون فصيحاً . وليس كذلك ، لأن الفصاحة وصف حسن اللفظ ، لا وصف ، قبح فهذه الاعتراضات الثلاثة واردة على قول القائل : إن اللفظ الفصيح هو الظاهر البين من غير تفصيل .

ولما وقفت على أقوال الناس في هذا الباب ، لمكتني الحيرة فيها ، ولم يثبت عندي منها ما أعزل عليه ، ولكثرة ملابستي هذا الفن ، ومعاركتي إياه ، انكشف لي السر فيه ، وسأوضحه في كتابي هذا ، وأحقق القول فيه فأقول :

ان الكلام الفصيح هو الظاهر البين ، وأعني بالظاهر البين أن تكون الفاظه مفهومة لا يحتاج في فهمها الى استخراج من كتاب لغة ، وانما كانت

بهذه الصفة لانها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم وانها . دائرة في كلامهم ، وانما كانت مألوفة دائرة في الكلام دون غيرها من الألفاظ لمكان حسنها ، وذلك أن أرباب النظم والنثر غرّبوا اللغة باعتبار ألفاظها وسبروا وقسموا ، فاختاروا الحسن من الألفاظ فاستعملوه ونفوا القبيح منها فلم يستعملوه . فحسن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها ، واستعمالها دون غيرها ، ظهورها وبيانها . فالنصيح إذاً من الألفاظ هو الحسن .

فان قيل : من أي وجه علم أرباب النظم والنثر الحسن من الألفاظ حتى استعملوه . وعلموا القبيح منها حتى نفوه ولم يستعملوه ؟

قلت في الجواب : ان هذا من الامور المحسوسة التي شاهدها من نفسها ، لأن الألفاظ داخلية في حيز الأصوات ، فالذي يستأنه السمع منها ، ويميل إليه هو الحسن ، والذي يكرهه ، وينفر عنه هو القبيح . ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البابل من الطير ، وصوت الشحرور ، ويميل إليها ، ويكره صوت الغراب ، وينفر عنه .. » (٤٦)

وهكذا أجهد ابن الأثير نفسه من غير ما طائل ، فما ذهب أحد الى أن الفصحاحة غير الحسن ، ولو أنه وقف على حقيقة الفصحاحة في أصل الرضع اللغوي ، لرأى انها الخلوص والنقاء والصفاء ، وأن الحسن — لهذا — ملازم لها من الرضع اللغوي ، وقد ذكر هذا الخلوص والنقاء والصفاء علماء اللغة الأوائل كالخليل وأبي عبيدة والأصمعي وابن الاعرابي وغيرهم ممن عاصرهم وجاء بعدهم ، فلو أنه أخذ بهذا لأعفى نفسه من كل هذا الجهد والعناء ، غير أنه ذهب الى الابانة والرضوح فأشكل عليه ما أشكل فأجهد نفسه في التداس العلاقة بين الابانة والحسن لكون الفصحاحة نعتاً حميداً ، فأنتهى الى ما ينازع فيه من جزمه بأن الفصحاحة الابانة ، وأن أرباب النظم والنثر هم

الذين اختاروا الألفاظ الفصيحة ، واكثروا من استخدامها ، فبانت معانيها ، وكأن غيرهم من الناس لم يوهبوا القدرة على مجرد استحسان الحسن واستقبح القبيح من الاشياء وخص بهذا أرباب النظم والنثر وحدهم . وهو بعد هذا وذاك كان قد اقتصر في حديثه على فصاحة اللفظة المفردة دون المنتظمة في كلام فصيح ، ودون المتكلم .

وأما ابن الزملاكي - ٦٥١ هـ فلم يتحدث عن طبيعة الفصاحة ، واكتفى بتقسيم الكلام الفصيح على قسمين قائلا :

« القانون الرابع في معرفة الفصاحة : الكلام الفصيح لا يعدو قسمين : قسم تعزى المزية فيه الى اللفظ المفرد ، وقسم تعزى المزية فيه الى النظم ، فالأول الكناية والتمثيل الجاري على حد الاستعارة ، وكل ما كان فيه مجاز واتساع ، فمتى وقع ضرب من ذلك على شريطته اقتضى المزية - وأما ما تعزى المزية فيه الى النظم فهو الذي عقد له الركن الثاني . » (٤٧) فهو في هذا متابع للجرجاني متابعة تامة . وتابع شهاب الدين محمود الحلبي - ٧٢٥ هـ ما ذهب إليه الرازي في كون الفصاحة خلوص الكلام من التعقيد . وإن كان قد أفاد مما ذهب اليه الأقدمون في كثير مما يشين اللفظ فقال : « والفصاحة : خلوص الكلام من التعقيد . وقيل : البلاغة في المعاني ، والفصاحة في الألفاظ . يقال . معنى بايغ ، ولفظ فصيح .

والفصاحة خاصة تقع على المفرد ، يقال : كلمة فصيحة ، ولا يقال بليغة وأنت تريد المفرد ، فانه يقال للقصيدة كلمة ، كما قالوا : كلمة لبيد .

ففصاحة المفرد : خلوصه من تنافر الحروف ، كقول أعرابي سئل عن ناقته : (تركتها ترعى المعنعع) . وكقول امرئ القيس : (ذوائبه مستشزرات الى العلى) .. ومن الغرابة ، وهي أن تكون الكلمة وحشية ، كما قال عيسى

ابن عمر النحوي ، وقد سقط عن دابته : (ما لكم تكأ كأتكم علي تكأ كؤكم علي ذي جِنَّة ، افرنقوا عني) ، أي : اجتمعتم عليّ ، تَنَحُّوا ..

ومن مخالفة القياس كقول الراجز : « الحمد لله المليك الأجل » فان القياس الادغام . وأما فصاحة الكلام : فهي : خلوصه من ضعف التأليف ، وتنافر الكلمات والتعقيد ، فانضعف كما في قول الشاعر :

جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل
فان رجوع الضمير الى المفعول يلزم منه رجوعه الى ما هو متأخر لفظاً ورتبة» .

والتنافر كقول القائل : « وليس قرب قبر حرب قبر »
والتعقيد كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حيّ أبوه يقاربه
أراد أن يقول : وما مثله في الناس حيّ يقاربه إلا ملكاً أبو أمه أبوه . « (٤٨)
وذهب النويري - ٧٣٣ هـ الى أن الفصاحة الخلوص أيضاً فقال : « وأما
الفصاحة فهي مأخوذة من قولهم : أفصح اللبن : إذا أخذت عنه الرغوة .
وقالوا : لا يسمى الفصيح فصيحاً حتى تخلص اغته من الالكنة الاعجمية ،
ولا توجد الفصاحة إلا في العرب . وعلماء العرب يزعمون أن الفصاحة في
الألفاظ ، والبلاغة في المعاني ، ويستدلون بقولهم : لفظ فصيح ، ومعنى
بايغ ، ومن الناس من استعمل الفصاحة والبلاغة بمعنى واحد في الألفاظ والمعاني ،
والاكثر عليه » (٤٩) . ولم يأت القزويني - ٧٣٩ هـ باكثر مما جاء به
الذين سبقوه ، وآخرهم الحلبي فلم يزد في تلخيصه على قواه :

(٤٨) حسن التوصل - ١٠٣ - ١٠٤

(٤٩) نهاية الارب - ٦/٧ - ٧

« النصيحة يرصف بها المفرد والكلام والمتكلم . والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط فالفصاحة في المفرد : خلوصه من تنافر الحروف ، والغرابة ، ومخالفة القياس .

فالتنافر نحو : « غدائره مستشررات الى العلى » والغرابة نحو : « وفاحماً ومرسناً مسرجاً » أي كالسيف السرجي في الدقة والاستواء ، أو كالسراج في البريق واللمعان . والمخالفة نحو : « الحمد لله العلى الأجلل » .

قيل : ومن الكراهة في السمع نحو : « كريم الجرشتى شريف النسب » وفيه نظر . وفي الكلام : خلوصه من ضعف التأليف . وتنافر الكلمات ، والتعقيد ، مع فصاحتها ، فالضعف نحو : ضرب غلامه زيداً . والتنافر كقوله : « وليس قرب قبر حرب قبر » وقوله :

« كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي »
والتعقيد : أن لا يكثرن الكلام ظاهراً على المراد لخلل ، إما في النظم ، كقول الفرزدق في خال هشام :

« وما مثله في الناس إلا مملكا ابو أمه حي أبوه يقاربه »
أي : ليس مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكاً أبو أمه أبوه .
وإما في الانتقال . كقول الآخر :

سأطلب بُعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا
فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع ، لا الى ما قصده من السرور .

قيل : ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات ، كقوله : « سبوح لها منها عليها شراهد » وقواه : « حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي » وفيه نظر .

وفي المتكلم : ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح « (٥٠) .
ولم يزد في ايضاحه على هذا الذي ذكره في تلخيصه غير ما يقتضيه
الايضاح من الشرح ، فليس له أن يقول : « للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة
أقوال مختلفة لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ، ولا ما يشير
الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام ، وكون الموصوف بهما المتكلم ،
فالأولى أن تقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين فنقول : كل منهما
تقع صفة لمعينين ... » (٥١) فقد قال الذين سبقوه ما قاله هو من غير ما زيادة
يمكن أن تحسب له .

ولقد فسر العلوي - ٧٤٩ هـ الفصاحة لغة بالبيان والظهور ، واصطلاحاً
بالخلوص فقال : « الفصاحة - في اللغة - عبارة عن البيان والظهور . يقال :
أفصح العجمي : اذا خلص كلامه عن الالكنة والالحن . وأفصح اللبن :
اذا ذهب عنه اللبأ ، وزالت عنه الرغوة ، وأفصحت الشاة : إذا صفا لبنها
عما يشوبه ، وأفصح الصبح : إذا ظهر وعلا ضوءه . وفيه المثل : وأفصح
الصبح لذي عينين » .

وفي مصطلح علم البيان : خلوص اللفظ عن التعقيد في تركيب الأحرف
والألفاظ جميعاً ، فمتى سلمت اللفظة الواحدة عن تنافر تركيبها ، ولم تكن
من قبيل قولنا : عققق ، ولا من قولهم : (المهخخ) وهو شجر ، وسلم
تركيب الألفاظ عن التنافر أيضاً ، كما قيل :

(وليس قرب قبر حرب قبر) ... « (٥٢) .

وحدّ ابن قيم الجوزية - ٧٥١ هـ الفصاحة بأنها الخلوص من التعقيد

(٥٠) التلخيص - ٢٤ - ٣٢ ، وانظر الايضاح ٦٥/١ - ١٢١

(٥١) الايضاح - ٦٥/١ - ٦٦

(٥٢) الطراز - ١٠٣/١ - ١٠٤

فقال : « وأما الفصاحة : فهي خلوص الكلام من التعقيد ... قالوا : اشتقاقها من الفصيح : وهو اللبن الذي أخذت منه الرغوة وذهب لبؤه ، يقال : فصح الرجل إذا صار كذلك ، وأفصحت الشاة : إذا فصح لبنها ... وقال قوم من أرباب علم البيان : النصيحة والبلاغة متعاقبان على معنى واحد ... وقال قوم : البلاغة في المعاني . والنصيحة في الألفاظ ، يقال معنى بليغ ، ولفظ فصيح .

وليست الفصاحة والبلاغة مختصين بالألفاظ العربية ، وإنما يطلقان على كل ما افظّه غريب ، وفهمه قريب . » (٥٣) .

ولم يأت شراح التلخيص بأكثر مما جاء به القزويني غير مناقشتهم المنطقية العقيمة لتفسيره الفصاحة في المفرد بخلوصه ... وما في هذا التفسير من تسامح ، لانه تعريف بالأمر العدمية ، والتعريف انما يكون - كما ذهبوا - بالذاتيات . أو الخواص الرجودية . وانتهاهم بعد كل الذي أوردوه في مناقشتهم الى جواز التعريف (٥٤) .

كما أنهم - ما سوى السبكي منهم - أشاروا الى ما لم يشر إليه القزويني ولا السكاكي من أن الفصاحة في اللغة أو في الأصل تنبئ عن الظهور والابانة .

فقال التفنازاني - ٧٩١ هـ : « الفصاحة : وهي في الأصل تنبئ عن الظهور والابانة » (٥٥) وعقب الدسوقي - ١٢٣٠ هـ على هذا بقوله :

« قوله (في الأصل) أي في اللغة ، لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة ، وكلها يدل على الظهور ، ولما لم يتحقق الشارح من

(٥٣) الفوائد - ٩

(٥٤) انظر عروس الأفراح ، ومختصر السعد ، ومواهب الفتاح ، وحاشية الدسوقي ، كلها

ضمن شروح التلخيص - ٧٦/١ - ٧٧

(٥٥) مختصر السعد ضمن شروح التلخيص

تلك المعاني ، الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى في بيانها - أي الفصاحة - بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية ، وهو الانباء عن الظهور والابانة « (٥٦) » .

وقال المغربي - ١١١٠ هـ :

« الفصاحة : وهي في اللغة لا تخلو عن معنى الظهور ، فيكون فعلها لازماً ، كقولهم : فصح اللبن إذا ظهر من رغوته . أو عن الابانة فيكون فعلها - في المعنى - متعدياً ، كأفصح الاعجمي : أبان مراده . ونقلت - عرفاً - الى وصف الكلمة والكلام والمتكلم ، لا يخلو ذلك الرصف من وضوح وظهور ، فهي حقيقة عرفية « (٥٧) » .

ولقد عرف الشريف الجرجاني - ٨١٦ هـ الفصاحة - لغة - بالابانة والظهور فقال : الفصاحة في اللغة عبارة عن الابانة والظهور .. وهي في المفرد : خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس . وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف ، وتنافر الكلمات مع فصاحتها ... وفي المتكلم : ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح . « (٥٨) » .

واكتفى السيوطي - ٩١١ هـ بما ذهب إليه القزويني فلم يشر الى أصل الفصاحة اللغوي . ولم ينبه على ما نبه عليه الذين داروا في فلك التلخيص من تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص . (٥٩)

أما المحدثون والمعاصرون من المعنيين بالبلاغة فقد ذهب اكثر الذين تحدثوا عن الفصاحة - ان لم أقل كلهم - الى ربطها بالابانة أو الظهور فقال المراغي :

(٥٦) حاشية الدسوقي

(٥٧) مواهب الفتاح

(٥٨) التعريفات - ١٤٦

(٥٩) عقود الجمان - ٤ - ٨

« للفصاحة لغة معان متعددة ، كلها تشف عن الظهور والابانة .. » (٦٠)
وقال علي الجارم ومصطفى أمين :

« الفصاحة : الظهور والبيان .. » (٦١) .

وقال الهاشمي :

« الفصاحة تطلق في اللغة على معان كثيرة ، منها البيان والظهور ...
والفصاحة في اصطلاح أهل المعاني : عبارة عن الالفاظ البينة الظاهرة ،
المتبادرة الى الفهم ، المأنوسة الاستعمال بين الكتاب والشعراء لمكان حسنها .
وهي تقع وصفاً للكلمة والكلام والمتكلم .. » (٦٢) .

وقال محمد السباعي :

« النصاحة في اللغة تنبئ عن البيان والظهور ... والفصاحة تأتي وصفاً
للكلمة والكلام والمتكلم . فيقال : ان الكلمة فصيحة عندما تكون خالصة
من الشوائب » (٦٣) .

وقال الدكتور جميل سعيد :

« والفصاحة في اللغة البيان والظهور .. هذه هي الفصاحة في اللغة :
وضوح وبيان ، والبلاغيون قد اطلقوها على التعبير حين يكون واضحاً بينا ...
ونرى من كلام ابن سنان هذا أن الكلام عندهم لا يوصف بالفصاحة الا اذا
كان واضحاً مفهوماً .. » (٦٤) .

وقال الدكتور أحمد مطلوب :

« .. وفي هذا يتضح معنى البيان والظهور في كلمة (الفصاحة) . وليس

(٦٠) علوم البلاغة - ١٧

(٦١) البلاغة الواضحة - ٥ (٦٢) جواهر البلاغة - ٦ - ٧

(٦٣) البيان في اعجاز القرآن - ١٩ .

(٦٤) دروس في البلاغة وتطورها - ١٠٤ - ١٠٦

هذا المعنى بالبعيد عن الدلالة الاولى ، ولا عن المعنى الذي اصطلح عليه علماء البلاغة ، وهو رقة الأنفاظ وجمالها . أو بيان التعبير ووضوحه «(٦٥) .

واكتفى الدكتور بدوي طبانة بما نقله فيها عن أبي هلال العسكري من غير ما تمهيد له أو تعقيب عليه ، وتابع القزويني في فصاحة الكلمة والكلام والمتكلم (٦٦) وإذا كان الايضاح في الفصاحة قد اشكل على ابن الاثير - اذ رأى أن ليس كل واضح من الكلام فصيحاً - فانتهج منهجاً انتهى به الى التوفيق بينهما بما أرضاه ، فقد استوقف هذا الايضاح استاذي الدكتور عبدالرزاق محيي الدين فانهى الى أن اشترط الوضوح في الفصاحة غير وارد ، ومفروض لا تؤيده أرقى النصوص الفصيحة ، وتحدث في هذا وأطال الحديث قائلاً :

« في مقدمة ما تلور في نفسي مراجعته هذان المصطلحان : كلمتا (الفصاحة) و (البلاغة) ، ماذا تعنيان ، وبأي شروط يتحقق مفهومهما ، وما واقع الصلة بين هذا المفهوم في حدود شروطه بالآثار الأدبية قديماً وحديثاً ، وهل هناك احساس بالصلة بينهما وبين الأثر الأدبي عن الحكم عليه ؟؟ فالفصاحة - كما هو معلوم - كانت تستعمل بمعنى البلاغة ، والبلاغة كانت تستعمل بمعنى الفصاحة ، والبيان يعني أحدهما ، والاثنين معاً أحياناً ، وربما قام مقامهما الايضاح والبراعة والبديع . واستمر هذا التداخل في مفهوم المصطلحين عهداً لا يقل عن مائتي عام ، منذ تلمست أصول هذا العلم الى أن استقرت على يد البلاغيين في القرن الخامس الهجري فما يليه .

(٦٥) مصطلحات بلاغية - ١٠ ، اساليب بلاغية - ١٢ ، البلاغة العربية - ٣٠ ، البلاغة والتطبيق - له بالاشتراك مع الدكتور حسن البصير ٣٦ ، انظر البلاغة للصفين الرابع والخامس الاعداديين للمدارس الاسلامية - له بالاشتراك مع الدكتور حامد ملاحوش ، وعبد الرضا صادق - ١٥

(٦٦) معجم البلاغة العربية - ٦٤٣/٢ - ٦٤٧

وكان ما انتهى إليه الأمر في كلمة (الفصاحة) مصطلحاً بلاغياً أن كانت صفة للفظ المفرد ، والألفاظ المؤلفة ، وهي تعني فيهما الوضوح والظهور والابانة . ولتحقيق الوضوح اشترط خلوص المفردة من تنافر الحروف ، ومخالفة القياس الصرفي ، ومن الغرابة . واشترط خلوص الكلام من ذلك ، ومن مخالفة القواعد النحوية المستقرة ، ومن التعقيد اللفظي والمعنوي ...

ونبدأ الآن بالكلام على مصطلح الفصاحة بالمعنى الذي قرر له ، وهي أن تكون الكلمة ظاهرة المعنى شائعة الاستعمال فيه على وجه لا يحتاج فهمها الى جهد ، أو تنقيح في كتب اللغة .

وقبل مناقشة قضية الوضوح لابد من تقديم ملاحظة حرية بالتركيز والعناية وهي اننا نستعمل مصطلح الفصاحة من أجل وصف النص الادبي بصفة الجودة والتميز عن الكلام المبذل السائر الخالي من الخصائص البيانية ... ان الذي بين أيدينا من نصوص عربية ما كان منها جاهلياً قبل ظهور الاسلام واسلامياً بعد ظهوره ، ثم ما جرى على منوالها من روائع النثر وبديع الشعر ليس بالذي لا نحتاج في فهم مفرداته الى بذل جهد ، ولا بالذي لا نحتاج في استجلائه الى تفسير وتلق أحياناً .

ونحن على غير يقين في أن يكون العرب ، غالب العرب في الجاهلية يفهمون مفردات العلاقات ، ويدركون معانيها ، بحيث لا يحتاج قسم منهم الى من يشرح له مفرداتها فيما تعنى ، والابيات فيما ترمي إليه .

إننا إذ نفترض للعربي في الجاهلية هذا الفهم الراسع والاحاطة الشاملة بمعاني المفردات ، والادراك الأدبي لخصائص القول نكون قد افترضنا لكل منهم قاموساً لغوياً واسعاً يتحدث به ، أو يتحدث إليه به يقارب في سعته القواميس الموسعة التي تشرح المفردات الواردة في الأدب العربي ، والاسرار البلاغية التي كشف عنها الاعلام الدارسون بعد دراسة عشرات من السنين .

ان القرآن الكريم على ما تميز به واختص به من وضوح ، وما اختارت العناية الالهية له من الفاظ شائعة وناصعة ما كان بعض العرب المسلمين يغنون عن تفسير بعض مفرداته أو تفسير بعض متشابهه . ولقد ظهر التفسير بالرواية في صدر الاسلام قبل التفسير بالدراية وهو عادة تفسير لمعاني المفردات القرآنية والآي الكريم عن طريق السماع وليس عن طريق الفهم الشخصي . وكانوا يلجأون الى التفسير بالرواية تورعاً وتأثماً من الاجترار على تفسير المفردة ، أو معنى الآية بحملها عن طريق الفهم الشخصي ، وهذا يكشف عن أن الوضوح المطلق ، وظهور المعنى لدى العرب كافة أمر متعذر الحصول ، ولم يتفق للنصوص الأدبية في عصورها التي ظهرت فيها فضلاً عن العصور التي تلتها .

لقد ألفت في غريب القرآن الكريم وفي غريب الحديث كتب كثيرة ، ولم يك كل ذلك في تبيان المعاني المجازية فيه ، بل كان بعض منها معنياً بشرح المفردات اللغوية ، كما في مجاز القرآن لأبي عبيدة وهذا يؤكد أن الوضوح الذي اشترطه على البلاغة في المفردات والتركيب ليس منتزعاً من واقع الآثار الأدبية الرفيعة التي يقف القرآن الكريم على قمته وفي مكان القدوة الممتنعة منها . . . ولست أقصد أن يكون الغموض شرطاً في البيان الذي يبلغ درجة التميز والتفوق ، ولكن البيان المتميز في أفضل الاحوال لن يكون فهمه في متناول الناس كافة ، بل انه لن يكون حتى للممارسين له بهذه الدرجة من المواتاة ، فلا بد من اشتراط الوضوح في حدود معاناة اديبة ، وليس باليسر المتناهي الذي نغنى فيه عن البحث في معنى المفردة وعن الخاصة البيانية التي من وراء التعبير .. » (٦٧) .

ومن هذا يتضح أن تفسير الفصاحة بالابانة والايضاح والاظهار كان

مبعث اشكال وحيرة وتساؤل ، لغير واحد من المعنيين بالبلاغة ، دعاهم الى الحديث عما بين اللفظ وتفسيره من صلة ، ولو كان الرضوح الذي فسرت به به النصاحة وفيما بمفهومها لما كانت مثل هذه الحيرة والتساؤل ، ولما عدل عن الرضوح الى الخلوص في الحديث عن شروطها ، ولما أدخل البلاغيون في هذه الشروط مالا صلة له بالوضوح أصلا ، وهي كل ما يتصل بالجانب اللفظي أو الصوتي ، وهي اكثر هذه الشروط أو كلها ما سوى غرابة المعنى وسقوطه .

فلو أننا عدلنا عن الرضوح في تفسيرها الى الخلوص لوقفنا على حقيقة لوقفنا مفهومها ، ومهدنا بما يقنع للحديث عن شروطها ، من خلوص من الغرابة والثقل والتنافر واللحن وما إليها من عيوب الكلام ، وأبقينا في الوقت ذاته على الرضوح الذي حرصنا عليه في الحديث عنها ، فدلالة الخلوص على الابانة والوضوح والظهور من تحصيل الحاصل ، فالاشياء لا تظهر وتتضح وتبين كما ينبغي إلا إذا تخلصت مما يشوبها او يحجبها وتخلصنا بهذا مما في الابانة والوضوح والظهور من قصور في الرفاء بمفهوم الفصاحة ، فما كل واضح بفصيح .

ونحن بهذا لم نبتدع للفصاحة هذه الدلالة ، وإنما هي دلالتها الصحيحة الموروثة ، التي ذكرها علماءنا ، من مفسرين ولغويين وبلاغيين كما اسفر عنها التحقيق اللغوي الذي أجريناه والاستقراء أو التتبع الذي تتبعناه لأقوالهم فيها وما تفضي اليه . ويكفي في هذا كله مجرد التذكير بما ذهب اليه ابن فارس في دلالة المادة اللغوية (الفاء والصاد والحاء) على خلوص في شيء ، ونقاء من الشوب ، ومتابعة الراغب الاصفهاني له فيما ذهب إليه ، وما يؤيدهما فيه مما ورد في المعاجم اللغوية المؤلفة قبلهما وبعدهما ، كقول العرب : أفصحت الشاة : خلص لبنها ، وافصح البول : صفا ، فضلاً عما نقله ابو عبيدة عن العرب من قولهم للفرس والبعير ان كان صافي الصهيل ، وصافي

الهدير : انه لفصيح الصهيل ، وانه لفصيح الهدير ، فان هذا وحده لا يدع زيادة لمستزيد في دلالة الفصاحة على الخلوص والصفاء والنقاء ، ولو كانت دالة على مجرد الابانة والظهور والوضوح لكان الصهيل ، والهدير فصيحين عند صفائهما وعدمه .

ولو لم تكن الفصاحة الخلوص لما كان الفصيح : من خلص من الرثة والكشكشة والشنشنة والغمغة ، والطمطمة ، والتمتمة ، والفأفة ، والعقلة ، والحبسة ، واللكنة ، واللثغة ، وغيرها من عيوب النطق . ولما عرف البلاغيون فصاحة اللفظ - مفرداً غير منظوم ومركباً منظوماً - بخلوصه من كذا وكذا من عيوب الكلام .

فالفصاحة لغة واصطلاحاً انما هي الخلوص والصفاء والنقاء وليست شيئاً آخر .

